المحور الثاني لمقياس الاقتصاد الجزائري:

تمهيد:

قامت الجزائر كغيرها من الدول النامية بعد حصولها على الاستقلال برسم معالم إستراتيجيتها التنموية في محيط داخلي متخلف نتيجة الحرب، وفي بيئة خارجية لا مكان فيها للدول الضعيفة، مما تطلب من قيادة جبهة التحرير والواقفين على رأس الحكومة التحلي بالتركيز والحنكة السياسة لإعداد سياسة تنموية طويلة المدى تغطي الفترة ما بين 1963 إلى غاية 1989، فوقع الاختيار على ضرورة اعتماد النهج الاشتراكي كخيار سياسي اقتصادي للخروج من دائرة التخلف، حيث اعتمدت الحكومة على نموذج تنموي غير متوازن يشرك قطاعين هامين تملك فيهما الجزائر إمكانيات لا بأس بها، وهما قطاعي الصناعات الثقيلة والفلاحة، كما أطلقت الحكومة لتنفيذ سياستها التنموية، مجموعة من المخططات التنموية، تميزت بالتخطيط المركزي والتدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي، مستغلة في ذلك الوضعية المريحة لسوق النفط العالمي، حيث كانت تنتهج الدولة خلال هذه الفترة على سياسة مالية توسعية من خلال رفعها لحجم الإنفاق الاستثماري، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية البترولية التي مثلت أهم مصادر التمويل آنذاك، إلا أن حدوث الصدمة النفطية المعاكسة خلال الفترة 1984-1986، أثرت على أداء الاقتصاد الجزائري وظهرت الاختلالات في الاستقرار الاقتصادي الكلي، وهو ما جعل الحكومة تتبنى جملة من الإصلاحات مست القطاع العمومي من خلال عملية إعادة الهيكلة العضوية والمالية، إلا أن هذه الإصلاحات لم تأتي بنتيجة تخدم الاقتصاد، الأمر الذي دفعها لأن تستنجد بالمؤسسات الدولية من خلال الحصول على الدعم التقني والمالي، حيث أقرضتها أموالا مشروطة، تجبرها بضرورة التخلي عن النظام الاشتراكي والأخذ بقواعد الليبرالية واقتصاد السوق في إطار تطبيق جملة من برامج التثبيت الاقتصادي تمخضت عن عقد اتفاقيات الاستعداد الائتماني بين الجزائر و صندوق النقد الدولي مع منتصف سنة 1989، ففي خضم هذه التوجيهات التي كانت تلتزم بها الجزائر، تحتم عليها تحرير تجارتها الخارجية، وتخليها عن سياسة دعم أسعار منتجاتها وقيمة عملتها الوطنية، وغيرها من الالتزامات التي أخذت بها الحكومة آنذاك.

مما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:

- إلى أي مدى استطاعت الجزائر السيطرة في قيادة دفة اقتصادها الوطني؟

- وما هو الأساس والمعيار الذي جعلها تتوجه نحو تبني النظام الاشتراكي كخيار سياسي واقتصادي لتحقيق التنمية؟
- ما هي الخطوات الأولى التي قطعتها الجزائر في رسم مسارها التنموي؟
- ما هو مضمون الإستراتيجية الوطنية للتنمية **SAD** في الجزائر؟ وفيما تكمن أهمية تبني جملة واسعة من البرامج التنموية خلال فترة التسيير المخطط للاقتصاد؟

هذه التساؤلات وأخرى نسعى للإجابة عنها من خلال عرض محتوى المحاضرة التالية:

المحور الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال فترة التسيير الذاتي (التسيير الاشتراكي) 1962–1989.

خاضت الجزائر تجربة التخطيط المركزي ولمدة لا يستهان بها، إذ بالعودة إلى المسار التاريخي للاقتصاد الجزائري يتبين أن الصبغة الاشتراكية هي من كانت تغلب على التسيير آنذاك، والتي ترجمت ضمن جملة من المخططات التنموية الثلاثية والرباعية في سنوات الستينات والسبعينات، تلتها المخططات الخماسية في الثمانينات، حيث كان للجزائر وقتها نظرة لإرساء اقتصاد قوي ومنوع قادر على خلق الثروة، وهو ما جعلها تولي أهمية بالغة لقطاع الصناعة لتجعل منه القاطرة التي تقود الاقتصاد الوطني والمضي كذلك لاستغلال الإمكانيات والموارد المتاحة على مستوى قطاع الفلاحة رغبة منها بناء قاعدة اقتصادية صلبة قادرة على تلبية احتياجات السوق الوطنية، وبما أن التخطيط يتطلب جهدا كبيرا ووعيا متبصرا لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، استدعى الأمر ضرورة قيام المسيرين الجزائريين بتقدير وإحصاء كل الطاقات والموارد الوطنية ومحاولة استغلالها استغلالا رشيدا لتنمية كافة القطاعات الاقتصادية، ولعل قطاع التجارة الخارجية كان من بين القطاعات التي لفتت انتباه الحكومة وأخذت جزء كبير من اهتماماتها السياسية والاقتصادية خاصة وأنها توقن أهميته بالنسبة للأداء الاقتصادي الوطني، إذ يعتبر العمود الذي ترتكز عليه الدولة في توجيه برامجها التنموية من خلال نشاط التصدير والذي سيطر عليه القطاع النفطي، ونشاط الاستيراد لتموين مختلف الصناعات بالتجهيزات والمعدات الأساسية، وكذا تموين السوق الداخلية بمختلف السلع الاستهلاكية التي يحتاجها المجتمع

1– السياسة الاقتصادية الجزائرية للفترة ما بين 1962 – 1966.

ما إن استقلت الجزائر، حتى كان الاتجاه نحو تبني الاشتراكية كنموذج اقتصادي أمر محتوم، تبعته مجموعة من البرامج والمخططات التنموية كان الهدف منها إرساء الاستقلال الاقتصادي وتحقيق تنمية سريعة ومنسجمة موجهة

نحو تلبية حاجات البلد، حيث حاولت الجزائر بناء إستراتيجية للتنمية **SAD** ترتكز أساسا على إحصاء وتحديد المؤهلات والموارد الموجودة والعمل على استغلالها من خلال برامج تنموية أولت أهمية كبيرة لقطاعي الصناعات الثقيلة (بما فيه المحروقات بعد 1971) وقطاع الزراعة، كما أن الغرض من تلك البرامج التنموية كان واضحا إذ أغلبها كانت تسعى للتخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري للعالم الخارجي (أن لا يبقى مملوكا لقوى خارجية تسلطية) بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة، بالإضافة إلى تحقيق الاندماج بين مختلف النشاطات الاقتصادية بغية الوصول إلى حجم تشغيل أفضل ومعدلات نمو اقتصادي أكبر.

إنّ إستراتيجية "**الصناعات المصنعة**" التي تبنتها الجزائر كانت مبنية على المفهوم الذي وضعه **'فرانسوا بيرو'** في نظريته حول "**أقطاب النمو الاقتصادي**" والتي تشير بأن تحقيق "**التنمية الاقتصادية**" يرتكز على توجيه "**الدفعة القوية**" في **القطاعات الرائدة** التي تملك فيها الدول "**مؤهلات وإمكانيات**" ثم المرور إلى تنمية القطاعات الأخرى "**الراكدة**" (**القطاعات التبادلية وغير التبادلية**)، وهذا ما قامت به السلطات الجزائر غداة الاستقلال إذ اعتمدت على نموذج "**نمو غير متوازن يشرك قطاع الصناعة وقطاع الزراعة**" كقطاعين إستراتيجيين لإحداث التنمية، حيث أن الاستثمار المكثف في قطاع الصناعات المصنعة هو كفيل بالوصول إلى التأثير على القطاعات الاقتصادية الأخرى وله القدرة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة، تخلق تراكمات تسمح للدول النامية بالوصول إلى مستويات الدول المتقدمة، ففي ظل الظروف السابقة التي صاحبت الاستقلال لجأت الجزائر إلى تطبيق جملة من الإجراءات الاقتصادية في العديد من القطاعات، سنعرضها كما يلي:

- تم الإعلان عن الأملاك التي تركها المعمرون "أمالك شاغرة" و منح إدارتها سواء للجهاز الإداري (الأملاك العقارية غير الزراعية) أو للعمال الذين يشتغلون فيها (الوحدات الصناعية و الزراعية والتجارية)، وهكذا ظهر نظامان في إدارة الوحدات الاقتصادية :

✓ التسيير الذاتي للمزارع والوحدات الصناعية الصغيرة الحجم التي تركها المعمرون تقدر بحوالي 330 مؤسسة بمجموع 3000 عامل في سنة 1964، وتخص الصناعات الغذائية، مواد البناء، المحاجر و صناعة الخشب وعدد محدود من الوحدات في مجال الصناعات الحديدية والميكانيكية و الكهربائية (مراسيم 1963 حول التسيير الذاتي).

✓ إنشاء دواوين وشركات وطنية وهذا من أجل مراقبة وتموين القطاعات الحيوية للاقتصاد: مثل الديوان الوطني للحبوب، الديوان الوطني للتجارة، الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA) الذي يضمن تموين كل الأملاك المسيرة ذاتيا بمدخلات الإنتاج وتسويق منتجاتها، الديوان الوطني للتوزيع (ONACO) الذي يمثل احتكار الدولة لعملية الاستيراد لقائمة واسعة من المنتجات واحتكار التصدير لبعض المنتجات الأساسية، أما

الشركات فنجد: شركة الكهرباء والغاز (SONALGAZ) الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (SONATRACH) سنة 1963 الشركة الوطنية للتبغ والكبريت (SNTA) في 1964 ،الشركة المتخصصة في صناعة الحديد(SNS) في سنة 1964، الشركة المتخصصة في الصناعة الميكانيكية والطائرات (S.O.M.E.A)

- عمدت السلطات الجزائرية إلى تأميم الأملاك الاستعمارية التي لم يتركها أصحابها مثل تأميم الأراضي الزراعية والمناجم سنة 1963، ثم الشركات البترولية الأنجلو ساكسونية والبنوك سنوات 1966 و 1967.
- المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر، حيث استعادت الدولة حوالي 56% من أسهم الشركة البترولية (REPAL.N.S) وشركة (Raffinerie) بالجزائر العاصمة، و 20 % من حصص شركة الغاز (CAMEL)، و 40 % في رونو (Renault CARL)، و 25 % في الاتحاد الصناعي الإفريقي، وفي شركة السباكة (Fonderie) والتي كانت في ولاية عنابة، بالإضافة إلى شركات أخرى.
- خوفا من الجزائر لهروب رؤوس الأموال من جهة، ووضع هياكل مالية تتلاءم مع الظروف في تلك الفترة من جهة أخرى، شرعت السلطات الجزائرية في الرقابة على السياسة النقدية والمالية وذلك بإنشاء البنك المركزي عام 1963، وإصدار العملة الوطنية الدينار الجزائري سنة 1964، وكذا تأسيس الصندوق الوطني للتوفير الاحتياط في 10 أوت 1964، فضلا عن تأسيس البنك الوطني الجزائري (BNA) في 1966/08/13 والذي يمثل أول بنك تجاري عمومي.
- بادرت السلطات الجزائرية إلى تأميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر في سنة 1966، كما قامت بفرض الرقابة على الصرف ضمن منطقة الفرنك ابتداء من أكتوبر 1963 وعدم قابلية الدينار الجزائري للتحويل، مع إبراز نية التقييد في تسيير التجارة الخارجية والرقابة عليها (التقييد التجاري).
- من ناحية أخرى وبفضل التمويل الخارجي، أنشأت الدولة مشاريع إنتاجية في قطاعات : النسيج، الجلود، المواد الغذائية، في إطار مخطط استعجالي للتنمية الصناعية سنة 1962 إلاّ أن الركود الاقتصادي العام لم يسمح بنموها.

2- حزمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزار في ظل التسيير الذاتي (فترة الاقتصاد المخطط).

عاشت الجزائر مباشرة عقب استقلالها الكثير من المعضلات التي أثرت في مسارها وأدائها السياسي والاقتصادي، فلقد ترك الاستعمار الخزينة الجزائرية خالية بعد أن قام بسلب كل ما فيها من أموال، بالإضافة إلى سحب كل الودائع والأموال والسيولة التي كانت موجودة في البنوك، كما أنه ونكاية بالثورة الجزائرية والجزائريين حطم معظم الجرارات والآلات الزراعية الأمر الذي ألحق الضرر بالزراعة الجزائرية ليبقيها تابعة من الناحية الغذائية للخارج، وفوق هذا كله قد خلف في الجزائر مرضا ظل ومازال يفتك بها وهو **مرض الأمية** ، هذا الأخير الذي تجشم في إحصائية جد مهمة تعكس نسبة الأمية في المجتمع الجزائري والتي قدرت سنة 1962 بـ 80% من

إجمالي السكان (حوالي 13 مليون نسمة فقط)، فقد ورثت الجزائر وضعا اقتصاديا مترديا ساده التخلف والركود في جميع الميادين، إذ عجزت على إعادة تأهيل البنى التحتية وإعادة الروح إلى القطاع الاقتصادي.

أ- البرنامج الاستعجالي (1962- 1966):

حتى تتخلص الجزائر من الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي ورثتها عن المستعمر الغاشم، سارعت لرسم معالم المخطط الاستعجالي ما بين 1962-1966 والذي جاء نتاج انعقاد مؤتمر طرابلس* في جوان 1962 الذي كان يهدف إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال تبني النظام الاشتراكي كخيار سياسي واقتصادي، هذا وساهم مؤتمر طرابلس في مراجعة العلاقات التجارية مع الخارج من خلال اتخاذ إجراءات ضرورية وعاجلة لتنظيم قطاع التجارة الخارجية والقطاع الصناعي وحتى الزراعي، إذ وجب على قيادة جيش جبهة التحرير أنذالك المفاضلة بين أحد الخطرين، إما أن تتحمل الاتصال المباشر مع العالم الخارجي والانفتاح اقتصاديا على جميع الدول في إطار الالتزام بالرأسمالية كنظام والذي كان مرفوضا ومنبوذا إلى حد بعيد من طرف القيادة في ذلك الحين، أو تحمل مخاطر الاحتكار الكلي للاقتصاد، وهو مغامرة غير مؤمنة العواقب، بحكم أن عزل الاقتصاد الجزائري أمر غير منطقي خاصة وأنه اقتصاد فتي لا يمكنه أن يوفر لشعبه أدنى الاحتياجات الضرورية، كما أنه يتطلب تموينا كبيرا من الخارج خاصة في إطار إعادة بعث البنى التحتية والمنشآت القاعدية، ولدرء هذين الخطرين تبنت الجزائر مبدأ الحنكة في تنظيم الاقتصاد حسب قرارات قيادية مركزية توجه التنمية بصفة اشتراكية يساهم فيها جميع الفاعلين في الدورة السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية للبلد وهذا خوفا من ترك الاقتصاد والبلد بصفة عامة تخضع لضغوطات دولية للدول الليبرالية في تلك الفترة.

هذا وقد خصصت الجزائر في هذه الفترة كل ما ورثته من موارد عن رحيل المستعمر الغاشم في خلق الثروة حيث سجلت خلاله الجزائر معدلات ناتج داخلي خام غير مستقرة، تعكس ضعف السيطرة على الأوضاع الاقتصادية خاصة وأنها كانت تعيش أزمة خبراء وأكفاء لهم القدرة في تسيير دفة الاقتصاد.

ب- **المخطط الثلاثي 1967-1969**: وهو أول خطة تنموية عرفتها الجزائر المستقلة، وهو مخطط قصير الأجل، وقد جاء هذا المخطط في ظروف اقتصادية و اجتماعية صعبة لذا كان يهدف هذا المخطط إلى خلق أكبر عدد ممكن من الوظائف في حدود ما تسمح به المردودية العامة للمؤسسة، بالإضافة إلى الرفع من حجم الصادرات الوطنية وإشباع الحاجات الاستهلاكية من المواد المصنعة بشكل يحد من حجم الواردات في

*- عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في طرابلس بليبيا مؤتمرا ضم أعضاء الحكومة المؤقتة والقيادة العامة للجيش وبعض المسئولين الذين تم الإفراج عنهم من سجون فرنسا لعدة أيام من أواخر شهر ماي إلى بداية شهر جوان 1962 وانتهى بوضع برنامج طرابلس الخاص بمستقبل الجزائر المستقلة، والذي حدد السياسة العامة للبلاد وحدد الوسائل التي بواسطتها يمكن علاج المشاكل التي واجهتها الجزائر غداة استقلالها، حيث يضمن البرنامج مجموعة من الاختيارات: الاختيارات السياسية تمثلت في محاربة الاستعمار ودعم حركات التحرر في كل العالم، دعم السلم والتعاون الدولي المتوازن والعادل، تجسيد الوحدة المغاربية والإفريقية، بناء دولة عصرية على أسس ديمقراطية في إطار مبادئ اشتراكية، والاختيارات الاقتصادية تمثلت في محاربة التسلط الاحتكاري والإقطاعي، ضرورة بناء اقتصاد وطني متكامل وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، مراجعة العلاقات الاقتصادية مع الخارج، التأكيد على النظام الاشتراكي كوسيلة للتنمية الشاملة والمتوازنة، وهناك اختيارات أخرى اجتماعية وثقافية.

المستقبل، ولقد حدد لهذا المخطط اعتمادات مالية في حدود 11.081 مليار دج كان للقطاع الاقتصادي حصة الأسد فيها، وكان توزيع الاستثمارات المخططة على مجموعتين رئيسية :

- **الاستثمارات الإنتاجية:** وقد خصص لها 7.269 مليار دج (الصناعة: 5.4 مليار دج، الزراعة 1.86 مليار دج).
- **الاستثمارات غير الإنتاجية:** وقد خصص لها 3.812 مليار دج (البنية التحتية الاقتصادية: 1.40 مليار دج، البنية التحتية الاجتماعية 2.18 مليار دج، استثمارات أخرى0.21 مليار دج).

ويتضح من التوزيع السابق، أن الاستثمارات الإنتاجية وبالخصوص الصناعية تستأثر بحصة كبيرة من إجمالي الاستثمارات 40% ثم تأتي الزراعة في المرتبة الثانية بـ 17% ثم القاعدة الهيكلية والسكن بـ 13.7% من الإجمالي ومع نهاية تطبيق هذا المخطط بلغت نسبة التنفيذ الفعلي للاستثمارات السابقة ما قيمته 9 مليار دج توزعت كما يلي:

- **نسبة الإنجاز الفعلي للاستثمارات المنتجة:** 97% (الزراعة 85%، الصناعة 87%).
- **نسبة الإنجاز الفعلي للاستثمارات غير المنتجة:** (من 60 % حتى 76 %).

ج- **المخطط الرباعي الأول 1970-1973:** جاء المخطط الرباعي الأول لتعميق اختيارات الخطة الأولى، كما يتميز هذا المخطط بإقراراته الرسمية والإلزامية مما أكسبه الطابع الإجباري في التنفيذ عكس الخطة الثلاثية السابقة، وعلى العموم تمحورت أهداف هذا المخطط حول ما يلي:

- تطوير الصناعة الوطنية إلى الدرجة التي تلبي الحاجات المحلية، من خلال خلق صناعة مصنعة أي صناعة وسائل الإنتاج (industriel indutrialisè).
- تنويع العلاقات التجارية مع الخارج سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات.
- الاعتماد بشكل كبير تمويل التنمية من المصادر الداخلية.
- العمل على تحقيق تكامل اقتصادي وطني من خلال ربط القطاعات ببعضها خاصة الصناعة والزراعة عن طريق إمداد القطاع الزراعي بالآلات و المعدات، الأسمدة والمبيدات (وتلك تمثل مخرجات القطاع الصناعي)، وكذا إمداد القطاع الصناعي بما يحتاجه من المزروعات الصناعية لإنتاج السلع الغذائية الاستهلاكية مثل: الطماطم الصناعية المعلبة، الحليب ومشتقاته، الزيتون، عباد الشمس، الحمضيات، القمح الصلب واللين، اللحوم الحمراء والبيضاء، الجلود.(مخرجات القطاع الزراعي).
- رفع المستوى المعيشي للمواطنين من خلال توفير السكن، التعليم، الصحة، النقل وغيرها، ولتحسين هذه الأهداف خصص لهذا المخطط مبلغ كبير عادل قيمة 27.8 مليار دج وهو يعادل تقريبا 3 أضعاف استثمارات الخطة السابقة وقد وزعت على مختلف القطاعات كالآتي: 14.4 مليار دج للصناعة، 4.14

مليار دج للزراعة والمتبقي لباقي القطاعات، إذا الملاحظ هو استحواذ الصناعة على حصة الأسد تليها الزراعة كما نلاحظ ارتفاع حصة الاستثمارات الاجتماعية.

للإشارة فقط صادف هذا المخطط تأميم المنشآت الأجنبية وبالأخص البترولية سنة 1973 الأمر الذي سمح للجزائر بالتحكم أكثر في مواردها الاقتصادية والمالية.

وفي نهاية هذا المخطط كانت نسب الانجاز الفعلية لمشاريع الاستثمار المخططة على النحو التالي:

- **نسب انجاز الصناعة**: 57%.
- **نسب انجاز الزراعة**: 13%.
- **نسب انجاز باقي القطاعات**: 30%.

الملاحظ هو مدى الانحراف عن تحقيق البرامج الاستثمارية المخططة في مجمل القطاعات خصوصا الزراعة، وهذا إن دل على شي فهو يدل على عدم الدقة في التخطيط الذي انعكس سلبا في التنفيذ.

د- **المخطط الرباعي الثاني** 1974-1977: يهدف هذا المخطط إلى تدعيم المكتسبات المحققة وبالأخص في المجال الصناعي ويجسد هذا التوجه ارتفاع الاستثمارات المرخص بها خلال هذا المخطط، حيث بلغت 110 مليار دج أي زيادة بـ 12 مرة عن المخطط الثلاثي وبزيادة 04 مرات المخطط الرباعي الأول، ومن بين أهدافه:

- **تدعيم القطاع الاجتماعي**: من خلال الاهتمام بالجانب الاجتماعي للأفراد (صحة، تعليم، سكن، نقل) بصفة عامة وبالعمال في المؤسسات الإنتاجية بصفة خاصة، وقد كانت حصته من إجمالي الاستثمارات في هذا المخطط 22.3%.
- **تنمية القطاع الصناعي**: من حيث الإبقاء على الاختيار الصناعي واعتبار الصناعة أساس التنمية وقد بلغت حصته من إجمالي الاستثمارات 43.5% بينما بلغت نسبة التنفيذ الفعلي 61% بالإضافة إلى تنمية القطاع الزراعي ومعالجة المشاكل التي عرفها القطاع وقد بلغت حصته 10.9% ونسبة التنفيذ 4.8%.
- **الاهتمام بالقاعدة الهيكلية الأساسية**: حيث بلغت حصته من إجمالي الاستثمارات المخططة 14% بينما كانت نسبة الانجاز الفعلية في نهاية المدة 33.7% فقط .
- **تنمية قطاع خدمات الإنتاج**: وقد خصص لهذا القطاع ما نسبته 9.3% من الإجمالي، بينما بلغت نسبة الانجاز الفعلية لهذه الاستثمارات 97%.

والملاحظ هو مدى انحراف نسب التنفيذ مرة أخرى عن النسب المخططة وهذا يعني فشل المخطط في تحقيق الأهداف المرجوة عند نهاية المدة، فالقضية إذا ليست قضية تسطير أهداف بقدر ما هي قضية تحقيق تلك الأهداف، لأنه إذا تم تحديد أهداف معينة ولم تتحقق تبين أن هناك ضعفا في عملية تحديد الأهداف المطلوبة على المدى المتوسط وبالتالي عدم الواقعية في التخطيط والتي تمثل أحد أهم شروط نجاح التخطيط.

هـ- **استثمارات المرحلة التكميلية للمخطط الرباعي الثاني (الفترة الانتقالية) 1978-1979**: تعتبر هذه المرحلة انتقالية من المخطط الرباعي الثاني الذي انتهت فترته عام 1977 والمخطط الخماسي الأول الذي سوف يبدأ سنة 1980 حيث بلغ باقي الانجاز بنهاية سنة 1977 مبلغ 190.07 مليار دج، وقد تم تأجيل المخطط الخماسي الأول إلى سنة 1980 للظروف السياسية المتصلة بعقد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني (FLN) حيث تم الحرص على استغلال سنتي (1978-1979) في انجاز البرامج المتبقية عن المخطط الرباعي الثاني لتفادي الوقوع في دائرة الركود الاقتصادي.

ويتضح من خلال الأرقام المحصلة من جهاز التخطيط أن البرامج المزمع استكمالها خضعت لإعادة التقييم نظرا للتغيرات الحاصلة في الأسعار الناتجة عن الأزمة الاقتصادية الدولية في العالم الرأسمالي آنذاك والتي يمكن وصفها بالركود التضخمي "Stagg flation" بالإضافة إلى تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة الحاجات الجديدة للتنمية وبالتالي أصبح مجموع تكاليف برامج الاستثمارات المسجلة والمعاد تقييمها عام 1978 ما مقداره 95.63 مليار دج فقط.

و- **المخطط الخماسي الأول 1980-1984 (الأهداف، توزيع الاستثمارات، النتائج)**:

لقد خصص لهذا المخطط مبلغ 400.6 مليار دج استكمال ما تأخر انجازه من المخططين السابقين وقد بلغت حصة الاستثمارات الصناعية 38.6% وهي نسبة منخفضة مقارنة بحصتها خلال المخططات السابقة وفي المرتبة الثانية قطاعات السكن والتربية والصحة والتكوين والتي أصبحت تكتسي أولية بمقارنة بالمخططات السابقة وبلغت حصتها 25% من إجمالي الاستثمارات المقررة، ثم قطاع الري بـ 5.7% والزراعة بـ 5.3%، حيث نلاحظ إن قطاع الري استفاد من نسبة عالية لم تسجل من قبل بسبب زيادة الطلب عليه و إدراك السلطات خطر التبعية الغذائية للخارج.

وتماشيا مع التوجهات الجديدة للسياسة الاقتصادية فقد تم سنة 1982 تقسيم 70 مؤسسة وطنية صناعية إلى 322 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وفيما يخص القطاع الزراعي فلقد صدر قانونين يتعلقان بإعادة هيكلة المزارع الحكومية الأولى سنة 1981 والثاني سنة 1987 لتشجيع الملكية الخاصة في المناطق الجنوبية والهضاب العليا تحت شعار الأرض لمن يخدمها وعلى صعيد النتائج الميدانية لابد من الإشارة إلى التأثير السلبي لتدني سعر البترول على حجم الاستثمار المقرر فخلال الفترة (1984-1986) انخفض سعر البترول بنسبة 15% إلى 20% مقارنة مع أسعار 1982 دون أن ننسى أن صادرات المحروقات تمثل آناذاك على الأقل 95 %من إيرادات التصدير وبهذا تقلص حجم الاستثمار الفعلي إلى 350 مليار دينار من أصل 400.6 مليار كانت مقررة فكانت نسبة التنفيذ 87% وعلى العموم فقد شهدت هذه الفترة نتائج اقتصادية واجتماعية ومالية ايجابية.

ز-**المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 (الأهداف، توزيع الاستثمارات، النتائج)**:

شكلت الخطة الخماسية الثانية امتداد للخطة الخماسية الأولى وهذا لتطابق مستوى الاستثمارات من القطاعات فقد واصلت نسبة الاستثمارات الصناعية في الانخفاض لتصل إلى 31.3% من الإجمالي وتزايد

الاهتمام بقطاع الزراعة والري، حيث ارتفعت حصتهما إلى 14.2% لتصبح تقريبا في نفس مستوى أهمية الصحة والتربية والتكوين، وفيما يتعلق بنسب الانجاز فنجدها قد تأثرت بالانخفاض الكبير للموارد المالية الآتية من تصدير المحروقات خلال الفترة 1986 حتى 1988 (انخفاض سعر النفط الجزائري من 27.7 $ إلى 16.5 $ بين سنتي 1985-1986، ولهذا قدرت نسبة تنفيذ الخطة 66% من مجموع 557.24 مليار دينار، وتمهيدا لاستقلالية المؤسسات العمومية فان الخزينة العمومية تحملت عبئ تسديد ديون هذه المؤسسات (التطهير المالي للمؤسسات).